

غياب الشفافية يزيد تحدي أزمة كورونا في المملكة



التغيير

يزيد غياب الشفافية من الجهات الرسمية من تحدي أزمة جائحة فيروس كورونا في المملكة في ظل نهد نظام آل سعود القائم على حجب المعلومات ومنع الحريات.

ويشكل انعدام الرواية الرسمية الصادقة ذات الشفافية وغياب دقة المعلومات أبرز تحديات مواجهة الجائحة في ظل عدم الثقة بنظام آل سعود ومنظومته الصحية والإعلامية.

ويجمع مراقبون على التقليل بشدة من كفاءة نظام آل سعود في إدارة مواجهة أزمة فيروس كورونا فضلا عن نهجه القائم على عدم الشفافية والوضوح في المعلومات.

ويبرز المراقبون أن أهم معايير إدارة الأزمة يتطلب الشفافية والمصارحة، ويتساءلون كيف يمكن الحكم على نجاح السلطة في ظل افتقاد المعلومات التي يحتكرها النظام ويمارس الكذب والتضليل بشأنها.

وقبل فترة نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية تقريراً حول إصابة 150 أميراً من العائلة المالكة بفيروس كورونا، من دون أن يصدر نظام آل سعود أي تعقيب رسمي حول ذلك.

من جهته أثار رئيس الاستخبارات السعودي السابق الأمير تركي الفيصل، بوجود حالات إصابة بفيروس كورونا بين أفراد الأسرة الحاكمة "آل سعود" لكنه حاول التقليل من الرقم الذي أوردته الصحيفة الأمريكية.

وإلى الأمير تركي في مقال له بعنوان "خاطر كورونا (2)", نشرته صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية، أن عدد الأمراء المصابين بالفيروس أقل من 20 أميراً.

وكان التقرير الأمريكي قال إن الملك سلمان (84 عاماً)، عزل نفسه في قصر كائن بجزيرة بالقرب من مدينة جدة المطل على البحر الأحمر. في حين اعتزل ابنه محمد بن سلمان، الحاكم الفعلي للبلاد مع عديد من وزرائه في الموقع النائي الكائن في الساحل نفسه.

من جهته كشف تقرير نشره موقع ميدل إيست آي البريطاني عن أن معظم أهالي مكة قد يكونون مصابين بفيروس كورونا وذلك في ظل غياب رسمية من النظام حول حدة الإصابات بالفيروس في المدينة.

ويقول التقرير إن مصادر طبية سعودية رفيعة المستوى أخطرت الموقع أن 70% من سكان مكة قد يكونون يعانون جراء الإصابة بهذا الوباء.

وأفادت المصادر الطبية بأن الاختبارات الأخيرة أشارت إلى أن الانتشار الفعلي للفيروس التاجي في مملكة آل سعود قد يكون أعلى بكثير من التقديرات الرسمية.

وأفادت ثلاثة مصادر طبية سعودية رفيعة أنه يُقدر أن 70% تقريباً من سكان مكة -الذين يزيد عددهم على مليوني نسمة- يحملون الفيروس، وذلك وفقاً للاختبارات العشوائية الأخيرة التي أجريت في المدينة.

وينسب الموقع البريطاني إلى مصدر -اشترط عدم كشف هويته- القول إن الانتشار الفعلي للوباء في المملكة يمكن أن يكون أعلى بثلاث إلى أربع مرات عن الأعداد المعلنة.

ويشير الموقع إلى أن السلطات الصحية بمملكة آل سعود تتوقع أن تكون الذروة بالنسبة لانتشار هذه الجائحة في البلاد في وقت ما في يونيو/حزيران القادم.

ووفقاً لأحد المصادر، فقد أُدخل إدخال مرضى كورونا في البداية إلى المستشفيات العامة، لكن "التعليمات الآن هي معالجتهم في المستشفيات الخاصة، لأن المستشفيات العامة أصبحت مرهقة".

وكانت سلطات آل سعود فرضت حظر تجول على مدار 24 ساعة على مكة المكرمة والمدينة المنورة في الثاني من الشهر الماضي، وذلك كجزء من إجراءات احتواء المرض، ثم خُفف الحظر على المدينة في 26 من الشهر ذاته، بعد بداية شهر رمضان المبارك، لكن القيود على مكة ظلت سارية.

كما فُرض الإغلاق على مستوى الدولة في مملكة آل سعود منذ 25 مارس/آذار الماضي، بما في ذلك حظر الدخول والخروج من مكة والمدينة والرياض، بالإضافة إلى تقييد الحركة بين محافظاتها الـ13.

ومع وجود مكة تحت الإغلاق الصارم، فإنه يُعتقد على نطاق واسع أن مكة المكرمة هي مركز تفشي المرض في البلاد.

ومن المقرر أن يبدأ موسم الحج السنوي -الذي يشهد سفر ملايين المسلمين إلى مكة- في يوليو/تموز القادم، ومن المتوقع على نطاق واسع أن يتم إلغاؤه أو تقليص عدد الحجاج.

ووفقاً لأحد المصادر الطبية، فقد تعود المحافظات الأخرى إلى الإغلاق الكامل إذا زاد عدد الحالات هناك بنسبة 20%.

وقال المصدر إنه تم إنشاء مستشفى جديد بسعة خمسمئة سرير في مدينة جدة على البحر الأحمر، بالإضافة إلى منشأتين أخريين لمعالجة العدد المتزايد من الحالات.